محضر اتفاق

انطلاقا من البلاغ المشترك بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل الممضى بتاريخ 13 جويلية 2018، والمتعلق بفتح جولة جديدة من المفاوضات الاجتماعية في جانبيها المالي والترتيبي بقطاع الوظيفة العمومية والقطاع العام.

واعتبارا للظرف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه البلاد وفي إطار السعي إلى إرساء مناخ اجتماعي سليم يساهم في دعم النهوض بالاقتصاد، والتشجيع على الاستثمار وخلق مواطن الشغل.

وفي إطار المحافظة على المقدرة الشرائية للأعوان العموميين وحرصا على إعلاء قيمة العمل والرفع من مردودية وانتاجية الإدارة بما يضمن تحقيق أهداف التنمية.

وتبعا لجلسات اللجنة المشتركة للتفاوض 5 زائد 5 والمخصصة للتفاوض في الزيادة في الأجور، تم الاتفاق على ما يلي:

1- **الزيادة في الأجور في الوظيفة العمومية:**

إقرار زيادة لكافة أعوان الوظيفة العمومية تتوزع على النحو التالي:

الصنف	القسط الاول بداية من 01 ديسمبر 2018 (1)	القسط الثاني بداية من 01 جويلية 2019 (2)	القسط الثالث بداية من 1 جانفي 2020 (3)	المجموع
أ1 + أ2	90 د	40د	50د	180د
أ3	80 د	40د	50د	170د
ب + عملة الوحدة الثالثة	75 د	35د	45د	155د
ج+د + بقية العملة	70د	30د	35د	135د

- تحتسب هذه الزيادة على أساس 12 شهرا.
- يصرف القسط الأول في شهر مارس 2019 بمفعول رجعي
- يصرف القسط الثاني في أجر شهر جانفي 2020 بمفعول رجعي
- يصرف القسط الثالث في صيغة اعتماد جبائي، لسنة 2020، ثم يتم احتسابه في الأجر الخام بداية من جانفي 2021.

ويتم اتخاذ كل التدابير وتوفير كل الضمانات حتى لا يكون للاعتماد الجبائي أي انعكاس سلبي على حقوق الأعوان المباشرين والمتقاعدين وعلى وضعيتهم تجاه المصالح الجبائية وعلى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وتتم معالجة كل الإشكاليات الواردة بالوثيقة المرفقة المقدمة من الاتحاد العام التونسي للشغل. من خلال لجنة مشتركة بين الكتابة العامة للحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل،

- يتم استئناف المفاوضات الاجتماعية لقطاع الوظيفة العمومية في جانبيها المالي والترتيبي في 1 جويلية 2019 لاستكمالها طبقا للبلاغ المشترك المشار اليه اعلاه. وتدرج في جدول اعمالها نقطة إضافية تتعلق بتحسين الوضع المادي والمهني للأطباء والمهندسين والأساتذة الجامعيين في قطاع الوظيفة العمومية. على أن تنتهي اشغالها في أجل لا يتجاوز 31 جويلية 2019.

- وفيما عدا ما تضمنته الفقرة السابقة يلتزم الطرف النقابي طيلة فترة تنفيذ هذا الاتفاق بعدم المطالبة بأي زيادة عامة أو خصوصية في الأجور، كما لا يمكن تحمل أي انعكاسات مالية إضافية عند احداث امتيازات جديدة خلال نفس الفترة.

- تواصل اللجنة المشتركة الخاصة بمراجعة النظام الأساسي العام لأعوان الوظيفة العمومية والنظام العام للمنشاة والمؤسسات العمومية واللجنة الخاصة بإصلاح المؤسسات والمنشئات العمومية واللجنة المشتركة الخاصة بمنظومة الدعم أعمالها بداية من غرة مارس 2019، على أن تنهي هذه اللجان أعمالها حسب الرزنامة التالية:
  - لجنة الوظيفة العمومية 15 ماي 2019
  - لجنتا المؤسسات العمومية 15 جوان 2019
  - لجنة منظومة الدعم 15 جويلية 2019

- تتعهد الحكومة بضبط آليات عملية للتحكم في الأسعار، وإعادة هيكلة مراقبة مسالك التوزيع، بما فيها أسواق الجملة، على ان تنطلق في تفعيل هذه الآليات قبل موفى مارس 2019.

وعليه قرر الطرف النقابي طبقا لهذا الاتفاق إلغاء الاضراب العام في الوظيفة العمومية والقطاع العام المبرمج يومي 20 و21 فيفري 2019.

تونس في 7 فيفري 2019.

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل

نور الدين الطبوبي